

# الإطار المرجعي

## الإطار الدستوري للحريات الصحفية

يقدم الدستور المغربي إطارا متقدما في مجال النهوض بحرية الصحافة من خلال المبادئ والالتزامات الواردة في ديباجته والمتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة، وبصفة خاصة من خلال عدد من فصوله على النحو التالي:

### الفصل 25

«حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها. حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة.»

### الفصل 27

«للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة.»

### الفصل 28

«حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية. للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون بصراحة. تشجع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به. يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها. ويضمن الاستفادة من هاته الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي. وتسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام هذه التعددية، وفق أحكام الفصل 165 من هذا الدستور.»

### الفصل 165

تتولى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملك

## الالتزامات الحكومية

تعتبر الحكومة أن النهوض بحرية الصحافة يمثل أولوية في برنامج عملها. وقد التزمت الحكومة في هذا الإطار بتنزيل مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

أولاً: تطوير قانون الصحافة والنشر على أساس من الحرية والمسؤولية، وجمع النصوص المتعلقة بالصحافة والنشر في إطار قانون واحد بما يضمن حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات وممارسة هذه الحرية في نطاق الالتزام بالمسؤولية والاحترام اللازم للقانون ومقتضيات الدستور الجديد؛

ثانياً: العمل على إحداث آليات للتنظيم الذاتي للمهنة تحت إسم المجلس الوطني للصحافة بمثابة سلطة مرجعية مستقلة تضطلع بتنظيم المهنة والمساهمة في النهوض بها واحترام أخلاقياتها؛

ثالثاً: الاستمرار في تحديث المقالة الصحفية من خلال تطوير نظام الدعم للصحافة المكتوبة والإلكترونية وفق عقد برنامج متقدم وتوسيع انتشارها؛

رابعاً: تطوير وكالة المغرب العربي للأنباء والرفع من أدائها وتنويع منتوجها وتحسين حكامتها ودعم حضورها وطنياً ودولياً؛

خامساً: العمل على النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين في هذا القطاع؛

سادساً: الرفع من أداء الشركات العمومية للإعلام السمعي البصري عبر مراجعة دفاتر تحملاتها وعقود برامجها وتنويع العرض العمومي ببرامج وقنوات جديدة وتشجيع الإنتاج الدرامي الوطني والعمل على تصديره دولياً من خلال مقاربة جديدة تنسجم مع الدستور الجديد؛

سابعاً: عصرنه وتطوير قطاع الإشهار بشكل يجعله يواكب المستجدات والتطورات ويتبوأ مكانته في الاقتصاد الوطني، واعتماد قانون يضمن قواعد الالتزام بالقيم الوطنية والشفافية والتنافسية وتكافؤ الفرص؛

ثامناً: اعتماد مقاربة جديدة قوامها الحكامة الجيدة والتشارك الفعلي مع مختلف المتدخلين في القطاع، وتعميم التعاقد مع المؤسسات الفاعلة في القطاع؛

تاسعاً: الالتزام بمواصلة وتوطيد الحوار الصريح والبناء على الصعيد الدولي، ولاسيما مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

## المؤشرات المرجعية

ينطلق هذا التقرير في رصد مختلف المؤشرات المتعلقة بحرية الصحافة من إطار مرجعي يستند على أربعة محاور كبرى والمتمثلة في الحرية والتعددية والاستقلالية والحماية.

وهي ذات المحاور التي تم اعتمادها من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" في تقرير لهذه المنظمة تحت عنوان "التوجهات العالمية في مجال حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام" صدر سنة 2014.



# محور الحرية

يتطرق هذا المحور أساسا للبيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة وانعكاسها على الممارسة، كما تضع التقييدات المشروعة لحرية الصحافة وفق مقتضيات القانون الدولي.

## المقتضيات القانونية لضمان حرية التعبير

### 1. استكمال إعداد مشروع مدونة الصحافة والنشر

عرفت سنة 2014 تتبع المسار التشريعي من أجل تمتيع المغرب بمدونة للصحافة حديثة وعصرية. وفي هذا الإطار تم عقد سلسلة من الاجتماعات في الأمانة العامة للحكومة بمشاركة مع القطاعات الحكومية المعنية لدراسة المذكرات التي تقدم بها المهنيون ومحاولة إدماج كل مقترحاتهم، في إطار تعزيز مضمون المدونة والاستجابة إلى تطلعاتهم في سبيل المزيد من الضمانات وتوسيع هامش الحرية. وقد خلصت هذه الجهود والمبادرات إلى تقديم مشروع متكامل تم الإعلان عليه بتاريخ 18 أكتوبر 2014 في بيت الصحافة بطنجة، وتتضمن المدونة مقتضيات تخص أساسا<sup>1</sup>:

- تعزيز ضمانات الحرية في ممارسة حرية الصحافة، من خلال إلغاء العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بغرامات معتدلة، علما بأن قانون الصحافة والنشر الحالي وردت فيه عبارتي "سجن" أو "الحبس" 24 مرة وفي 21 فصل. كما نص المشروع على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض على الضرر وتمكين الصحفي من تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل الدعوى.
- تقوية دور القضاء في حماية حرية الصحافة من خلال جعله الجهة الحصرية المختصة بتلقي تصريحات إصدار الصحف وكذا في مجال الإيقاف والحجب والحجز، مع إقرار العمل بالقضاء الجماعي في قضايا الصحافة.
- تعزيز حرية الصحافة الإلكترونية عبر تمثيها بالاعتراف القانوني وتمكينها من شروط الممارسة الحرة ومن ضمنها رخص التصوير وجعل الحد الأقصى للحجب القضائي للصحف الإلكترونية لا يتجاوز شهرا واحدا.
- إرساء المجلس الوطني للصحافة كآلية للتنظيم الذاتي والديمقراطي للمهنة. وسيضطلع هذا المجلس أساسا بمهام تنظيم الولوج إلى المهنة عبر منح بطاقة الصحافة بالإضافة إلى مهام الوساطة والتحكيم في النزاعات المتعلقة بالصحافة.

<sup>1</sup> أنظر ضمن الملاحق "مذكرة حول مسودة قوانين الصحافة والنشر" تم نشرها على هامش العرض الذي تقدم به السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة حول مشروع مدونة الصحافة والنشر خلال لقاء تواصلي نظم ببيت الصحافة بطنجة يوم السبت 18 أكتوبر 2014.

- تشجيع الاستثمار وتطوير مقتضيات الشفافية، حيث أقر المشروع إلزامية الدعم العمومي للصحف وفق مبادئ تكافؤ الفرص والحياد ودعم التعددية وتشجيع القراءة، واعتماد مقتضيات تضمن الشفافية والمنافسة الحرة وعدم الاحتكار في علاقات الإشهار والطباعة والتوزيع مع النشر.
  - تحديد الحقوق والحريات بالنسبة للصحفي، من قبيل إقرار الحماية القضائية لسرية المصادر وضمان الحق في الحصول على المعلومات ووضع ضمانات قانونية مشددة لحماية الصحفيين من الاعتداءات وإلغاء العقوبة السالبة للحرية في حالة العود وحصر الاختصاص المكاني لدعاوى الصحافة.
  - تعزيز استقلالية الصحفي والمؤسسة الصحفية من خلال جعل سحب بطاقة الصحافة اختصاصا حصريا للقضاء وتقوية الشروط القانونية الخاصة بالحماية الاجتماعية للصحفيين وتقنين الولوج إلى المهنة.
  - إقرار الحماية القضائية لسرية المصادر وتأكيد إلزام الدولة بحماية المضامين من الاعتداء
- وقد تم عرض المشروع للنشر الإلكتروني على بوابة وزارة الاتصال، حيث تم تلقي ملاحظات المهنيين والمهتمين من مجتمع مدني وباحثين وطلبة وأساتذة جامعيين تمت الاستجابة إلى أغلبها وتضمينها ضمن المشروع وسيتم خلال سنة 2015 استكمال مسطرة النشر .

## 2. تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحرية الصحافة

يضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته مؤسسة وطنية تسهر على ملاحظة ومراقبة وتتبع وضعية حقوق الإنسان على المستويين الوطني والجهوي، بدور هام في مجال تعزيز حرية التعبير والصحافة، سواء من خلال التقارير التي يصدرها أو من خلال الأنشطة والندوات التي ينظمها سواء على المستوى الوطني أو الجهوي والتي تعنى بالمجالات ذات الصلة بحرية الصحافة والتعبير ومن ضمنها الحق في الحصول على المعلومات. وقد ساهم المجلس الوطني بملاحظاته في إطار المقاربة التشاركية في إعداد مشاريع قوانين الصحافة والنشر والتي تم إدماجها، كما نظم المجلس ندوة دولية شهر ماي من سنة 2014 حول موضوع "السياسات العمومية وتنظيم قطاع الصحافة في المغرب".

## المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحرية الصحافة

### 3. تفعيل التزام المغرب بتعزيز حرية الصحافة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

في إطار التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان التعاقدية والخاصة، تعمل وزارة الاتصال جاهدة على تفعيل الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والترويك الأوربية برسم الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في 2012، والمساهمة في إعداد التقرير المرحلي بنفس الموضوع الذي قدم سنة 2014، وإعمال مقتضيات العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكافة أحكام الاتفاقيات الفئوية الأخرى ذات الصلة بقطاع الإعلام والاتصال وحرية التعبير.

كما ساهمت الوزارة في إعداد الصيغة النهائية للتقرير الوطني الدوري السادس الخاص بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي سيناقش أمام لجنة حقوق الإنسان بجنيف خلال السنة الجارية، وانخرطت الوزارة في تنزيل مقتضياته المتعلقة بتعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة والاتصال السمعي البصري بشكل قوي، والذي صاحبه مجموعة من الإجراءات، شكل دستور المملكة اللبنة الأساسية لضمانها، وإعادة النظر في

الترسانة القانونية المنظمة للقطاع عبر تحسينها وتجويدها، واتخاذ كافة التدابير العملية القابلة للترجمة على أرض الواقع والتي من شأنها أن تكفل الحماية لممارسة هاته الحريات والحقوق والنهوض بالقطاع. وقد رحبت الوزارة في العديد من المرات بإيفاد آلية من الآليات الأممية الخاصة لرصد التطور والتقدم الحاصل في مجال حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام بالمغرب.

#### 4. الانفتاح على المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحرية الصحافة

نظمت وزارة الاتصال بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة اليونسكو بالمغرب ندوة علمية بالرباط يوم 03 ماي 2014، تحت شعار: "أهمية وسائل الإعلام وحرية الإخبار من أجل التنمية في المغرب، أجندة ما بعد 2015"، وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، حيث تميزت بمشاركة السيدة سفيرة السويد بالمغرب والسيد المدير الإقليمي لمنظمة اليونسكو بالمغرب والجزائر وتونس وفعاليات حقوقية ومهنية وناشرين وصحفيين وباحثين في قضايا الإعلام والاتصال.

كما شاركت الوزارة في ندوة دولية حول السياسات العمومية وتنظيم قطاع الصحافة بالمغرب نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي 30 و31 ماي 2014 حضرها ممثلو بعض المنظمات الدولية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والصحافة وبعض الهيئات الحقوقية والقضائية.

شاركت وزارة الاتصال كذلك في الندوة الدولية لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية يومي 14 و15 نونبر 2014 حول تقييم حرية الإعلام تحت موضوع "حرية التعبير والضمانات المؤسساتية، التشريعية والقضائية، مقارنة مقارنة".

### إلغاء تجريم القذف في الصحافة

#### 5. إلغاء اعتبار جريمة القذف جنائية تفضي إلى السجن في مشروع مدونة الصحافة والنشر

نص مشروع مدونة الصحافة والنشر على إلغاء اعتبار جريمة القذف جنائية تفضي إلى السجن.

#### 6. التنصيص على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر في مشروع مدونة الصحافة والنشر

تم التنصيص في مشروع مدونة الصحافة والنشر على أن المحكمة تراعي في تقدير التعويض عن الضرر الناتج عن القذف مدى توفر سوء النية، ملابسات وظروف ارتكاب القذف، وعناصر الضرر وحجمه. كما يشترط، بحسب المشروع، في الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض مدى قيام الصحفي بالتحري والبحث وغياب القصد الشخصي ووجود المصلحة العامة وراء النشر، وهي المعايير الدولية المتعارف عليها.

### حرية الحصول على المعلومات

#### 7. مصادقة الحكومة على مشروع قانون شامل بخصوص الحق في الحصول على المعلومات

صادق مجلس الحكومة في 31 يوليوز 2014 على مشروع قانون رقم 13-31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الذي يأتي في إطار تنزيل أحكام الفصل 27 من الدستور الذي يضمن الحق في الحصول على المعلومات كحق من الحقوق والحريات الأساسية، وكذا في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ولاسيما المادة

19 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينص هذا المشروع على طبيعة هذه المعلومات وكذا مسطرة الحصول عليها والاستثناءات وطرق الطعن والتشكي، كما ينص المشروع على التدابير الاستباقية من أجل ضمان نشر المعلومات حتى يتم تعزيز الحق في الحصول على المعلومات.

## 8. إقرار الحق في الحصول على المعلومات بالنسبة للصحفي والتأكيد على الجزاء في حالة الرفض

أقر مشروع قانون الصحافة والنشر على حق الصحفي في الحصول على المعلومات مع التأكيد على الجزاء في حالة رفض تسليم الصحفي المعلومة وفق ما ينص عليه قانون الحصول على المعلومات، كما نص المشروع على أنه "تقوم الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بالمرفق العام بتسهيل مهمة الصحفي في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب و توقع الجزاءات في حالة الرفض وذلك بمقتضى قانون الحصول على المعلومات".

## 9. تنامي المواقع الحكومية لنشر المعلومات العمومية

في إطار تتبع تطور المواقع والخدمات الإلكترونية<sup>2</sup> (خدمات على الخط، استمارات ونماذج للتحميل ومراكز الاتصال) بالقطاعات العمومية، قامت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بإنجاز البحث السنوي الذي يهدف إلى تحيين هذا النوع من المؤشرات. وقد خلص البحث إلى أن العدد الإجمالي للمواقع الإلكترونية يبلغ 498 موقعاً لقطاعات حكومية، حيث تتوفر كل القطاعات الوزارية بدون استثناء على مواقع على الأنترنت، في حين تتوفر 63,08٪ من المؤسسات العمومية و90,84٪ من المؤسسات العمومية الكبرى على مواقع إلكترونية. كما خلص البحث إلى أن العدد الإجمالي للخدمات الإلكترونية المتوفرة على هذه المواقع 932 خدمة، من ضمنها 388 خدمة على الخط، و509 استمارة أو نموذج للتحميل، و35 مركز اتصال.

## 10. تحقيق تقدم ب 38 درجة في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية "الحكومة الإلكترونية عبر البوابة الوطنية"

تم تحديث البوابة الوطنية للمغرب وفق المعايير الدولية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة. وتوفر هذه البوابة عدة معلومات بأربع لغات كما تشمل روابط نحو مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، كما توفر عدة خدمات إلكترونية متطورة. وقد مكنت إعادة هيكلة البوابة الوطنية من تحقيق تقدم مهم ب 38 درجة في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية "الحكومة الإلكترونية عبر البوابة الوطنية".

<sup>2</sup> تقرير للوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول "المؤشرات المتعلقة بالمواقع والخدمات الإلكترونية بالقطاعات العمومية برسم سنة 2014"، متاح على موقع الوزارة <http://www.mmsp.gov.ma>



## حرية الولوج إلى الانترنت

### 11. تكريس حرية تأسيس المواقع الإلكترونية الإخبارية

يشهد المغرب تطورا سريعا ومتواصلا للصحافة الإلكترونية وذلك بفضل حرية الأنترنت والولوج الحر لجميع المنشآت الإلكترونية وإحداث وسائل الإعلام على الخط. وتضم المملكة أزيد من 500 موقع إخباري إلكتروني. وقد انتشرت هذه الصحافة في جميع جهات المغرب كما تعكس محتوى محليا متنوعا وتعدديا.

### 12. إيداع 113 تصريح لدى مصالح وزارة الاتصال بإحداث مواقع إلكترونية إخبارية

تم إلى حدود شهر يناير 2015، إيداع 113 تصريح لدى مصالح وزارة الاتصال<sup>3</sup>، يهم مجموعة من المواقع الإلكترونية الإخبارية المُحدثة بمختلف جهات المملكة، 19 جريدة إلكترونية منها تحمل اسم النطاق المغربي ma. من بينها 7 مواقع تتضمن إشارة صحافة press.ma ويعتبر هذا الإجراء بمثابة اعتراف قانوني بالصحف الإلكترونية الإخبارية. يأتي هذا بعد صدور المنشور رقم 15 س 3 عن وزارة العدل والحريات في شهر أبريل من سنة 2013 والموجه إلى النيابة العامة قصد قبول طلبات التصريح بإنشاء مواقع إلكترونية إخبارية.

### 13. إعداد مشروع إطار قانوني يمكن الصحافة الإلكترونية من شروط الممارسة الصحفية الحرة

في إطار إعداد مشروع مدونة الصحافة والنشر تم إدماج مشروع إطار قانوني للصحافة الإلكترونية، بغرض تحقيق الاعتراف القانوني بها وتمكينها من شروط الممارسة الصحفية الحرة. وينص هذا الإطار القانوني على أن حرية خدمات الصحافة الإلكترونية مكفولة للجميع، وعلى تمكين الصحف الإلكترونية من رخص التصوير حيث تم التأكيد على أن الصحيفة الإلكترونية المستوفية لشروط التصريح تستفيد من رخصة للتصوير الذاتي صالحة لمدة سنة، للإنتاج السمعي البصري. كما نص المشروع على أن لا الحد الأقصى للحجب القضائي للصحف الإلكترونية لا يتجاوز شهرا واحدا.

### 14. توسع المشتركين في حظيرة الإنترنت بـ72,6%

إلى حدود نهاية سنة 2014، بلغ عدد المشتركين في حظيرة الإنترنت حوالي 9,97 مليون مشترك مسجلا نسبة نفاذ تبلغ 30٪ ونمو سنوي يقدر بـ72,6٪ مقابل 5,77 مليون مشترك سنة 2013. أما حظيرة الأنترنت من الجيل الثالث (G3) فقد حققت نموا سنويا يقدر بـ82٪، وهو ما يمثل 90٪ من الحظيرة الإجمالية للأنترنت. وفي نفس المنحى حققت حظيرة الأنترنت بالصبيب العالي ADSL بدورها نسبة نمو سنوي بلغت 17,6٪. كما عرفت الفاتورة الشهرية لزبناء الأنترنت انخفاضا من 36 درهم (دون احتساب الرسوم) في نهاية دجنبر 2013 إلى 23 درهم (دون احتساب الرسوم) مع نهاية دجنبر 2014، أي بمعدل انخفاض بلغ 36٪<sup>4</sup>.

### 15. ارتفاع أسماء نطاق الأنترنت "ma"

انعكس النمو الحاصل في حظيرة سوق الأنترنت بالمغرب ايجابيا على مجموع أسماء نطاق الأنترنت «ma» حيث بلغ عدد المشتركين 54.450 نطاق مع نهاية دجنبر 2014، أي بنمو سنوي بلغ 6,88٪ مقارنة مع سنة 2013. ويشكل الامتداد الوصفي 0,74٪ press.ma من مجموع الاشتراكات.

<sup>3</sup> أنظر ضمن الملاحق قائمة المواقع الإلكترونية الإخبارية التي قامت بإيداع تصريح لدى مصالح وزارة الاتصال.

<sup>4</sup> معطيات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات حول تطور سوق الاتصالات في الفصل الرابع من سنة 2014 الصادرة في 09 فبراير 2015

(متعطيات متاحة على موقع الوكالة : <http://www.anrt.ma>)

## 16. استثناء المغرب من قائمة "أعداء الأنترنت" في تقرير منظمة مراسلون بلا حدود

في تصنيفها السنوي الأخير حول "حرية الصحافة"، استثنيت منظمة "مراسلون بلا حدود" المغرب من القائمة السوداء للبلدان "أعداء الأنترنت"، في ظل تزايد لافلت للدول التي تنتهك حرية التعبير على الشبكة العنكبوتية. ويرجع هذا الاستثناء إلى الهامش الكبير لحرية التعبير الذي تتمتع به الصحافة الإلكترونية بالمغرب وكذا حرية الولوج إلى الأنترنت بعيدا عن كل أشكال التقييد والتضييق.

## حماية سرية مصادر الصحفيين

### 17. إقرار الحماية القضائية لسرية المصادر في مشروع مدونة الصحافة والنشر

تم التنصيص في مشروع قانون الصحافة والنشر على سرية مصادر الصحفيين في إطار احترام مقتضيات الدستور و قانون الحصول على المعلومات، كما تم التنصيص في المشروع على أن الكشف لا يتم إلا بمقرر قضائي نهائي وفي الحالات التي تخص الدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي وكذا الحياة الخاصة للأفراد ما لم تكن لها علاقة مباشرة بالحياة العامة.

### 18. لم تسجل أية حالة في سنة 2014 لمطالبة الصحفي بالكشف عن مصادر خبره

### 19. إرساء ضمانات قانونية لاستثناء الصحفيين من عمليات التنصت وحماية سرية مصادرهم

قدمت وزارة العدل والحريات سنة 2014 مشروع تعديل قانون مسطرة الجنائية يتضمن تعديلات هامة تعطي ضمانات مهمة لعمل الصحفي فيما يخص استثناءه من عمليات التنصت وحماية سرية مصادره. وعلى غرار سنة 2013، لم يسجل المغرب خلال سنة 2014 أي حالة تتعلق بوضع صحفي تحت المراقبة، خاصة عبر التنصت أو تتبع التحركات.

### 20. استثناء المغرب من قائمة الحكومات التي طلبت من "تويتر" و"غوغل" و"فيسبوك" الحصول على معلومات تخص مستعملي هذه الشبكات

كشفت شبكة التواصل الاجتماعي تويتر في تقرير الشفافية نصف السنوي نشرته 9 فبراير 2015 بأن المغرب لم يرد ضمن البلدان التي تقدمت بطلب للشبكة للحصول على بيانات مستخدمي شبكتها، أو بطلب حذف المحتويات، علما بأن الشبكة تلقت خلال النصف الثاني من العام 2014 ما مجموعه 2.871 طلب من طرف مجموعة من الدول للحصول على المعلومات الشخصية الخاصة بمستخدمي الشبكة بنسبة ارتفاع بلغت 40٪ مقارنة مع النصف الأول من السنة، كما ارتفعت نسبة طلبات الحكومات لحذف محتويات وحسابات من تويتر بـ84٪<sup>5</sup>.

كما كشفت شبكة "فيسبوك" في تقريرها للشفافية برسم النصف الأول من عام 2014 على أنها تلقت 34,946 طلب من الحكومات في مختلف أنحاء العالم معلومات حول المستعملين أي بزيادة بلغت 24٪ عن نفس الفترة من العام 2013. ولم يرد المغرب ضمن هذه الدول التي طلبت هذه المعلومات<sup>6</sup>.

<sup>5</sup> تقرير الشفافية نصف السنوي لشبكة "تويتر"، متاح على الرابط التالي: <https://transparency.twitter.com/>

<sup>6</sup> تقرير شبكة "فيسبوك" للشفافية برسم النصف الأول من عام 2014، متاح على الرابط التالي: <https://govtrequests.facebook.com/>

نفس الأمر بالنسبة لشبكة "غوغل"، الذي أكد تقريرها برسم النصف الأول من سنة 2014 على أن المغرب لم يرد ضمن البلدان التي طلبت معلومات حول المستعملين أو حذف المحتوى. وبحسب هذا التقرير فقد تلقت الشركة خلال هذه الفترة ما مجموعه 31.698 طلب<sup>7</sup>.

## الانفتاح على الإعلام الأجنبي

### 21. توسع حضور الصحافة الأجنبية والوكالات الدولية

اعتمدت وزارة الاتصال خلال سنة 2014، 99 صحفياً<sup>8</sup> يتوزعون على 24 جنسية، يمثلون 57 مؤسسة إعلامية أجنبية، من ضمنهم 33 مراسلا لقنوات تلفزيونية، و38 مراسلا لوكالات الأنباء والتصوير الصحفي، و22 مراسلا لجرائد ومجلات، و4 مراسلين لإذاعات، و2 لصحف إلكترونية، وذلك في استمرار التوجه الإعلامي الأجنبي للمغرب، باعتباره بلداً منفتحاً، لا يضع قيوداً على حرية تنقل الصحفيين والمراسلين الأجانب، ويحرص على احترام استقلالية عملهم، وضمان تحركهم الحر والأمن عبر مختلف مناطق البلاد، وتمكينهم من تراخيص التصوير، وفق مسطرة سلسة تتسم بالمرونة الكافية. وقد عرفت سنة 2014 استئناف قناة الجزيرة لنشاطها الإخباري بالمغرب من خلال فريق عمل يتكون من 3 صحفيين مراسلين ومصور.

### 22. الاستجابة لـ1292 طلب بمنح رخصة تصوير

خلال سنة 2014، سلم المركز السينمائي المغربي 1292 رخصة تصوير<sup>9</sup> فوق التراب الوطني، 661 للانتاجات الوطنية و 631 للانتاجات الأجنبية المتمثلة في 328 روبرتاج، 104 فيلم وثائقي، 98 برنامج تلفزيوني، 30 وصلة إخبارية، 27 فيلم طويل، 12 مسلسل تلفزيوني و6 أفلام قصيرة. كما عرفت ميزانية الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع ارتفاعاً ملحوظاً حيث انتقلت من 140 مليون درهم سنة 2010 إلى حوالي 221 مليون درهم سنة 2013 وإلى مليار و166 مليون درهم سنة 2014.

خلال سنة 2014، تمت معالجة ودراسة ما يقارب 900 ملف، همت الإدخال أو التصدير المؤقت لمعدات التصوير وكذا الترخيص بتصوير روبرتاجات مصورة وأفلام وثائقية وتغطيات وبرامج تلفزيونية ذات طابع ثقافي أو اجتماعي أو سياحي أو فني أو تاريخي أو سياسي. وفي هذا الإطار، تم استصدار 736 رخصة للتصوير لفائدة شركات إنتاج وطنية ودولية وقنوات تلفزيونية أجنبية من مختلف القارات، كان للقنوات الفرنسية نصيب مهم منها.

### 23. تنامي توزيع المطبوعات الأجنبية

تم برسم سنة 2014 دراسة وتسليم 1702 رخصة استيراد مطبوعات أجنبية، تخص موزعين ومهنيين ومؤسسات عمومية وخاصة، بالإضافة إلى طلبات واردة من أفراد. ويستقبل المغرب سنوياً عدداً من المطبوعات الأجنبية المختلفة، تغطي كل المجالات الفكرية والعلمية والسياسية والإعلامية والإبداعية.

وفيما يخص المعرض الدولي للكتاب والنشر الذي تنظمه وزارة الثقافة سنوياً، فقد تم الترخيص لما يفوق 194 داراً للنشر وطنية وأجنبية بإدخال كتب ومطبوعات متنوعة ومختلفة التخصصات.

<sup>7</sup> تقرير شبكة "غوغل" للشفافية برسم النصف الأول من سنة 2014، متاح على الرابط التالي:

<http://www.google.com/transparencyreport/>

<sup>8</sup> أنظر ضمن الملاحق جدول تفصيلي بخصوص الصحفيين المعتمدين برسم سنة 2014.

<sup>9</sup> الحصيلة السينماتوغرافية لسنة 2014 وفق تقرير المركز السينمائي المغربي.

## 24. تزايد توزيع الصحف والدوريات الأجنبية بالمغرب

سجلت سنة 2014 توزيع حوالي 20 مليون نسخة لـ 2172 عنوان صحفي أجنبي في المغرب. أما حالات عدم السماح بتوزيع مطبوعات أجنبية داخل التراب الوطني، فقد تعلقت أساسا بنشر صور إباحية تشكل خطرا على القاصرين في حال عرضها، أو بصور تمس برموز الأديان، وذلك استنادا للقوانين الجاري بها العمل بالمملكة وكذا لالتزامات المغرب الدولية وبالخصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 224/65 الخاص بمناهضة تشويه صورة الأديان.

## 25. العمل على ضمان حرية التنقل للصحافيين من وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية في عموم التراب الوطني

# محور التعددية

التعددية تعني في منظور اليونيسكو أساسا تنوع الوسائل والقنوات تصريف المعلومات، مستقلة عن بعضها البعض لخلق التنافسية والرقى بنسب المتابعة وبالمحتوى وبالتأثير؛ وعدم احتكار وسائل الإعلام من طرف فئات مركزة ومحدودة مما يحد من المحتوى التعددي والمتنوع؛ وكذا التوفر على وسائل إعلام تبرز كل الفئات الاجتماعية والمجالات؛ وكذا التعبير عن مختلف تيارات الفكر والرأي داخل المجتمع.

## تنوع بنيات الملكية وعدم الاحتكار

### 26. تحول قناة ميدي 1 تي في لتصبح قناة خاصة

بعد توقيعها لدفتر التحملات الخاصة بها مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، أصبحت قناة ميدي 1 تيفي قناة خاصة في ماي 2014.

### 27. مشهد إعلامي وطني متنوع

يشمل المشهد الإعلامي الوطني شركات وطنية للاتصال السمعي البصري، قنوات إذاعية خاصة، وعناوين وطنية ورقية وإلكترونية موزعة كالتالي:

- قطاع تلفزي عمومي يتكون من 10 قنوات تلفزيونية، 4 قنوات وطنية و5 قنوات موضوعاتية وقناة جهوية
- قناة ميدي 1 تيفي كقناة تلفزيونية خاصة؛
- قطاع إذاعي عمومي يتكون من 4 إذاعات وطنية، وإذاعة موضوعاتية، بالإضافة إلى 11 إذاعة جهوية؛
- إعلام إذاعي خاص يتألف من 19 إذاعة خاصة (تنقسم إلى إذاعات ذات تغطية متعددة الجهات وإذاعات ذات تغطية محلية أو جهوية)؛
- 488 عنوان وطني من ضمنها 15 جريدة حزبية فقط والباقي عبارة عن عناوين مستقلة؛
- 171 جريدة جهوية مستقلة؛
- أزيد من 500 موقع إلكتروني إخباري خاص، منها ما هو وطني وما هو جهوي ومحلي.

### 28. ارتفاع استثمارات قطاع الإشهار في وسائل الإعلام

عرف سوق الإشهار خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2014 حسب تقرير لـ"إمبيريوم ميديا" انتعاشا بنسبة 1,5٪. وتعتبر الإذاعة أكبر وسيلة إخبارية مستفيدة من هذا النمو ب+6,8٪، في حين انخفض حجم الإعلانات الموجهة إلى التلفزيون وإلى الصحافة المكتوبة على التوالي بنسبة ناقص 7,5٪ وناقص 6,2٪.

### 29. الشروع في أجراء عقد البرنامج الجديد المتعلق بدعم وتأهيل المقالة الصحفية

البدء في تفعيل عقد البرنامج لتأهيل المقالة الصحفية 2013-2017، ويهدف هذا العقد الجديد إلى تطوير الإطار المؤسسي لحكامة منح الدعم العمومي للصحافة الوطنية، واعتماد نظام دعم متنوع وفعال وشفاف وتعاقدي، وتدعيم الأداء الاقتصادي للمقالة الصحفية، وتحديث بنيات التوزيع وتوسيع الانتشار ونسب المقروئية، وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات، وتحقيق جودة وتنوع المضمون. وكذا دعم جهود مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية في قطاع الاتصال. كما يهدف نظام الدعم إلى النهوض بالموارد البشرية ومضاعفة برامج التكوين والتكوين المستمر.

### 30. دعم 77 منبرا إعلاميا برسم الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2014

عقب اجتماع لها يوم الاثنين 12 نونبر 2014، قررت اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة، وفق الملحق التعديلي لعقد البرنامج 2013-2017، صرف الشطر الأول من الدعم برسم سنة 2014 لـ 77 منبرا إعلاميا بما مجموعه 52 مليون درهم<sup>10</sup>. ومن ضمن الصحف المستفيدة من الدعم نجد 20 يومية، 34 أسبوعية، جريدة واحدة نصف أسبوعية، 19 مطبوعا شهريا و4 جرائد نصف شهرية ومن ضمن هذه الجرائد، 6 جرائد استفادت من الدعم في إطار التعددية. علما بأن الدعم يهم الاشتراك في خدمات وكالة المغرب العربي للأنباء وخدمات الهاتف والدعم من أجل شراء الورق... إلخ. كما تم صرف الدعم لفائدة المنابر المستفيدة برسم الفصل الرابع لسنة 2013 وذلك بعد استكمالها للوثائق المالية.

### 31. ارتفاع عدد الجرائد الجهوية والمحلية المستفيدة من الدعم العمومي

تستفيد عدد من الصحف الجهوية والمحلية ذات السحب الضعيف طبقا لما هو منصوص عليه في عقد البرنامج لتأهيل المقالة الصحفية من الدعم العمومي للصحافة المكتوبة. وقد بلغ عدد الصحف الجهوية المستفيدة 18 منبرا جهويا خلال سنة 2014، مقابل 15 منبرا جهويا استفاد خلال سنة 2013 و 11 منبرا خلال سنة 2012. ومن ضمن الصحف المستفيدة من الدعم نجد 6 جرائد أسبوعية، 7 جرائد شهرية و 5 جرائد نصف شهرية.

### 32. بلورة إطار شفاف وتعددي ومحاييد للدعم العمومي للصحافة الإلكترونية

تم إدراج الصحافة الإلكترونية في منظومة الدعم العمومي المخصص للصحافة المكتوبة في إطار عقد البرنامج الجديد 2013-2017 الذي بدأ تفعيله مع بداية 2014 ويهدف هذا الدعم، كما هو منصوص عليه في عقد البرنامج، إلى الارتقاء بجودة الصحافة الإلكترونية، وتمكين المقاولات العاملة في المجال من هيكلة بنياتها وتنمية مواردها الذاتية، على أساس التقدم بملفات مشاريع يتم التعاقد على أساسها مع المقالة، قصد مساعدتها على تحقيق برامجها.

<sup>10</sup> انظر ضمن الملاحق قائمة الصحف التي تقرر منحها الدعم برسم الشطر الأول من الدعم برسم سنة 2014.

### 33. نشر قائمة الصحف المستفيدة من الدعم العمومي

حتى تظل عملية صرف الدعم العمومي محايدة بالشفافية اللازمة، فإن وزارة الاتصال تعمل على نشر قائمة الصحف والمجلات المستفيدة من الدعم، مع بيان قيمته إرساءً لقواعد الشفافية، وذلك في نهاية كل سنة مالية، وفق المعايير المتعارف عليها عالمياً والتي تنص أساساً على أن الدعم العمومي للصحافة، يجب أن يتسم بالحياد، وأن يسعى إلى ضمان التعددية، وعدم المس بالاستقلالية، مع تمكين العموم من الإطلاع على لوائح المستفيدين منه.

### 34. استمرار العمل بإعفاءات ضريبية بهدف توسيع انتشار الصحف والإنتاج السمعي البصري

ويتعلق الأمر بعشر إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة، في المجالات التالية:

- إعفاء عمليات بيع واستيراد الجرائد والمنشورات والكتب أو الموسيقى المطبوعة وكذا الأسطوانات المتراسة المستنسخة فيها المنشورات والكتب ويشمل الإعفاء من الضريبة بيع نفايات طبع الجرائد والمنشورات والكتب؛

- إعفاء أعمال التأليف والطبع والتسليم المرتبطة بها؛

- إعفاء عمليات بيع واستيراد الورق المعد لطبع الجرائد والنشرات الدورية وكذا للنشر إذا كان موجهاً إلى مطبعة من المطابع؛

- الإعفاء بالداخل وعند استيراد الأشرطة الوثائقية أو التربوية والتي لم يتم استيرادها بغرض تحقيق الربح؛

- الإعفاء بالداخل وعند استيراد السلع والبضائع والأشغال والخدمات التي يسلمها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المغاربة أو الأجانب على سبيل الهبة إلى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي تعنى بالأحوال الاجتماعية والصحية للأشخاص المعاقين أو الموجودين في وضعية صعبة؛

- إعفاء السلع والخدمات المتملكة أو المكتراة من لدن المنشآت الأجنبية للإنتاجات السمعية البصرية والسينمائية والتلفزيونية بمناسبة تصوير أفلام بالمغرب؛

- إعفاء من الضريبة عند استيراد المنشورات الدعائية مثل الأدلة والمطويات ولو مصورة، إذا كانت تهدف أساساً إلى حث الجمهور على زيارة بلد أو جهة أو سوق أو معرض يكتسي طابعاً عاماً وكانت معدة لتوزيعها بالمجان وغير متضمنة لأي إعلان تجاري؛

- إعفاء الأشخاص المقيمين فيما يخص العوائد المدفوعة إليهم في مقابل استعمال أو منح حق استعمال حقوق مؤلف في مصنوعات أدبية أو فنية أو علمية؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للجوائز الأدبية والفنية التي يفوق مبلغها مائة ألف درهم سنوياً؛

- المبلغ الإجمالي للأجور الممنوحة للفنانين العاملين بصورة فردية أو ضمن فرق يخضع للحجز في المنبع بعد تطبيق إسقاط جزافي نسبته 40 في المائة.

**35. غياب تسجيل أي حالة موثقة لاستعمال المقاطعة الإشهارية كأداة للضغط على الصحف الخاصة**

**36. العمل على ضمان الشفافية في قطاع الإشهار**

خلال سنة 2014، استمر الحوار مع الهيئات المهنية لقطاع الإشهار بهدف تنظيمه وتطويره وتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة وإرساء آليات للضبط الذاتي لمهنة الإشهار، وقد تم تنظيم لقاء بحضور المهنيين والفاعلين في قطاع الإشهار في 11 يونيو 2014 بلجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب خصص لمدارسة وضعية قطاع الإشهار وتقديم رؤية واضحة للنهوض بالقطاع.

**37. تعزيز شفافية توزيع الإعلانات الإدارية**

قامت وزارة الاتصال خلال سنة 2014 بتوزيع 6137 إعلانا إداريا على 20 جريدة بالإضافة إلى الإذاعة الوطنية، منها 17 جريدة يومية والباقي يصدر أسبوعيا<sup>11</sup>. كما سجل استمرار الحوار مع الناشرين من أجل تطوير هذا المجال، بما يعزز شفافية التوزيع على الصحف ويعتمد معايير موضوعية لضمان تكافؤ الفرص والاستحقاق والفعالية.

**38. إعداد مشروع مرسوم جديد بتنظيم نشر الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية**

يعدل المرسوم رقم 072-64-2 بتاريخ 29 مارس 1965، الذي أصبح متجاوزا بصدور القانون رقم 99-06 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. وسيتمكن هذا المرسوم من تأطير الإعلانات وتقنينها باعتبار الدور القانوني الذي تكتسيه عملية النشر في صحة الإجراءات المسطرية وذلك أساسا بـ: تركيز وتجميع كل طلبات نشر الإعلانات الواردة من مختلف الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمحاكم بمصالح وزارة الاتصال وتوزيعها توزيعا عادلا على الجرائد المؤهلة للنشر، وضمان المناصفة ما بين الجرائد فيما يخص توزيع الإعلانات والحفاظ على التوازن وتكافؤ الفرص بين الصحف تفاديا لأي احتكار من طرف بعض المؤسسات الصحفية في نشر الإعلانات، وضمان نشر الإعلانات في الآجال والشروط المطلوبة من طرف الإدارات واستخلاص المبالغ المستحقة من عملية النشر والمدرجة في ميزانيات الإدارات والمؤسسات العمومية والأمر بصرفها في المقابل للجرائد التي احترمت آجال النشر المنصوص عليها.

**39. إعداد مشروع عقد البرنامج الخاص بوكالة المغرب العربي للأنباء**

تم سنة 2014 الانتهاء من إعداد مشروع عقد البرنامج لوكالة المغرب العربي للأنباء للفترة 2015-2018. وسيتيح هذا العقد برنامج التوفر على رؤية مستقبلية لاحتياجاتها وسيتمكنها كذلك من ربح الرهانات المطروحة عليها وطنيا ودوليا ومن الانخراط في استثمار التحولات التكنولوجية الحديثة، وتوفير خدمة ذات جودة عالية، وإنجاز نظام أساسي للعاملين، وضمان انخراط الجميع في المسار الإصلاحية للمؤسسة.

<sup>11</sup> أنظر ضمن الملاحق الإحصاء الخاص بتوزيع الإعلانات لسنة 2014.



## تنوع الوسائط

**40. ارتفاع عدد العناوين الوطنية إلى ما مجموعه 488 خلال سنة 2014، مقابل 448 عنوانا سنة 2013 وفق عملية الإيداع الإداري**

بلغ عدد العناوين الوطنية الموزعة سنة 2014 ما مجموعه 488 عنوان مقابل 448 عنوان سنة 2013 و321 عنوان تم تسجيله خلال سنة 2012، ومن ضمن هذه العناوين 346 بالعربية و5 عناوين تهتم بالشؤون الأمازيغية و93 بالفرنسية مقابل 87 عنوانا بالفرنسية سنة 2013 و32 عنوانا باللغتين العربية والفرنسية و12 عنوانا بلغات أخرى، أي بزيادة - حسب عملية الإيداع الإداري المنصوص عليها في الفصل الثامن من قانون الصحافة والنشر تقدر نسبتها بـ 9٪ مقارنة مع السنة الماضية. وترجع هذه الزيادة خاصة إلى الإصدارات الجديدة التي سُجّلت برسم سنة 2014 والتي يقدر عددها بـ 40 إصدارا.

**41. ارتفاع نسب مشاهدة قنوات الشركات الوطنية في وقت الذروة**

عرفت نسبة مشاهدة قنوات الشركات الوطنية في وقت الذروة ارتفاعا حيث بلغت 51.4 ٪ بحسب نتائج مؤسسة "ماروك ميري" عن آخر أسبوع من شهر أكتوبر 2014، في حين بلغت 47 ٪ عن نفس الفترة سنة 2013.

تقريبا 11 مليون مغربي يشاهد القناة الأولى في اليوم الواحد وما يقارب 5 مليون مغربي يشاهدها في وقت الذروة، فيما 3.6 مليون مغربي يشاهد الأخبار على القناة الأولى. أما بالنسبة للقناة الثانية فقد اكتسبت 5 نقاط إضافية فيما يهم نسب المشاهدة المحققة ما بين شتنبر 2013 (حيث سجلت 25٪) وشتنبر 2014 (حيث سجلت 30 ٪) مع ارتفاع مهم خلال الفترة الرمضانية وذلك بتسجيل متوسط مشاهدة على مدار اليوم بلغ 43 ٪ مقابل 26 ٪ خلال الفترة العادية (خارج رمضان).

**42. تنوع العرض ورفع إنتاجية وكالة المغرب العربي للأنباء**

بلغ عدد منتجات الوكالة خلال سنة 2014، 140 ألف منتج حيث عملت خدمة MAP-TV على إنتاج ما مجموعه 2690 فيديو تم وضعها رهن الإشارة في قناة اليوتوب للوكالة، وبالموازاة مع ذلك بلغ عدد كبسولات خدمة MAP-audio التي تم إنتاجها 5310 مادة سمعية، كما سجلت خدمة MAP-Photo نشر 1999 صورة، بالإضافة إلى إصدار 7 دفاتر للوكالة تضمنت تغطية للأنشطة الملكية والأميرية ومجموعة من المواضيع التي تهم الأحداث والتظاهرات الوطنية والدولية.

كما أطلقت الوكالة سنة 2014، خدمة إخبارية جديدة للرسائل القصيرة باللغة العربية تضع رهن إشارة زبائنها الأخبار ذات الطابع السياسي والاقتصادي والرياضي.

**43. حرية طبع وتوزيع الصحف**

تختص عدد من المقاولات في المغرب في مجال طبع وتوزيع الصحف. وتبقى الجرائد حرة في التوفر على مطابعها الخاصة ووسائل التوزيع، أو تلجأ إلى مقاولات خاصة للطبع، تغطي كافة أنحاء التراب الوطني. وقد تم إعداد مقتضيات قانونية تخص التوزيع والانتشار والطباعة ستشكل جزءاً من مدونة الصحافة والنشر.

**44. الترخيص وتخصيص طيف الموجات الراديوكهربائية**

طبقا لمقتضيات البند 10 من المادة 3 من ظهير 31 غشت 2002 المحدث للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، تناط بالمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري مهمة منح الرخص باستعمال الموجات

الراديوكهربائية التي تخصصها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لفائدة قطاع الاتصال السمعي البصري، ولهذه الغاية، يؤهل المجلس، عند الحاجة، لإحداث لجنة للتنسيق مع الهيئات العامة الأخرى المكلفة بإدارة طيف الموجات ومراقبته.

## توسع التغطية الإعلامية

### 45. إعداد المخطط الوطني للانتقال إلى البث الرقمي الأرضي

تم إعداد المخطط الوطني للانتقال من البث التلفزيوني التناظري إلى البث الرقمي الأرضي 2014-2015. وذلك تنفيذاً لالتزامات المغرب الدولية القاضي بالانتقال إلى نظام البث الرقمي الأرضي في النطاق UHF ابتداء من سنة 2015. كما عرفت سنة 2014 التحضير لإطلاق الحملة الإعلامية و التواصلية حول التلفزة الرقمية الأرضية، و وضع الشروط المرجعية الخاصة بانتقاء الوكالة الاستشارية التي ستعمل على إطلاق الحملة الإعلامية و التواصلية حول التلفزة الرقمية الأرضية، إضافة إلى إطلاق مسطرة تحيين المعيار المغربي المتعلق بأجهزة الاستقبال الرقمية.

### 46. تعزيز الحضور الوطني والدولي لوكالة المغرب العربي للأنباء

استمر العمل خلال سنة 2014 على تعزيز الحضور الوطني والدولي لوكالة المغرب العربي للأنباء لتبلغ 34 مكتبا موزعا على 12 جهة على المستوى الوطني، و62 تمثيلية دولية موزعة على 04 أقطاب رئيسية وهي قطب العالم العربي بالقاهرة، وقطب أوروبا الشرقية بفارسوفيا، وقطب الدول الاسكندنافية بكوبنهاغن، وقطب إفريقيا الاستوائية ببريتوريا. كما بلغ الحجم الإجمالي لقصاصات الوكالة 109 ألف و712 قصاصة.

### 47. توسع انتشار الجرائد والمجلات الجهوية

بلغ عدد الجرائد الجهوية 171 جريدة خلال سنة 2014، مقابل 177 جريدة خلال سنة 2013، منها أساسا 148 ناطقة باللغة العربية، و4 خاصة بالشؤون الأمازيغية، و4 ناطقة باللغة الفرنسية، و10 باللغتين العربية والفرنسية.

## التعددية في الإعلام العمومي

### 48. احترام التعددية السياسية والمدنية في الإعلام السمعي البصري العمومي

تلزم الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري بمقتضى دفا تر تحملاتها بضمان احترام الخدمات التي تبثها للتعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي في جميع المجالات، بإشراك متعدد ومتوازن للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وفق الضوابط التي يقرها المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري.

كما تلزم، وفق الضوابط التي يقرها المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، بضمان احترام الخدمات التي تبثها للتعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي في جميع المجالات، بإشراك متعدد ومتوازن في النشرات والبرامج الحوارية والتفاعلية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالقضايا المطروحة. كما تسهر على احترام التنوع اللغوي والثقافي للمجتمع المغربي وما ينبثق عنه من صيانة التنوع المجالي وذلك في احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة.

## 49. ولوج متزايد لأحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام العمومية

حسب تقارير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري<sup>12</sup> برسم السنة أشهر الأولى من سنة 2014، بخصوص مجموع البرامج، فقد بلغت نسبة مداخلات أحزاب الأغلبية 30,24٪ وأحزاب المعارضة 34,41٪، مقابل 33,78٪ لأحزاب الأغلبية و 31,84٪ لأحزاب المعارضة عن نفس الفترة برسم سنة 2013، وهو ما يعني إحراز تقدم لحضور أحزاب المعارضة على حساب أحزاب الأغلبية ما بين سنتي 2013 و 2014 لنفس الفترة، وهو ما يساهم في الحفاظ على التعددية والتنوع بجميع أشكاله.

من جهة أخرى فقد صدر سنة 2014 قرار للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بخصوص عدم احترام حصص حضور الأحزاب غير الممثلة في البرلمان في وسائل الإعلام العمومية.

## 50. تقوية العرض الإخباري

من نتائج تفعيل دفاتر التحملات حصول توسيع للعرض الإخباري بالقنوات الوطنية، حيث تم تخصيص 460 ساعة لبث 2568 مادة إخبارية جديدة بالقناة الثانية و95 بالمائة من المواد المبتوثة لأول مرة من الشبكة المرجعية بالقناة الثانية من إنتاج وطني و89 بالمائة من هذا الانتاج الوطني هي من إنتاج داخلي. كما يسجل امتداد فترة العرض الإخباري لأكثر من ساعتين في وقت الذروة، وارتفاع عدد البرامج الحوارية وتعزيز الحوار الإعلامي.

## 51. منتج وكالة المغرب العربي للأنباء يعكس التنوع الكبير للحياة العامة على الصعيد الوطني

أظهرت الإحصائيات السنوية لمنتج وكالة المغرب العربي للأنباء برسم سنة 2014، أن الحجم الإجمالي للقصاصات بلغ 109 ألف و712 قصاصة<sup>13</sup>. ونالت التغطيات المتعلقة بالعلاقات الخارجية حصة الأسد في الإنتاج السنوي بـ23,13 في المائة. كما احتل المجال الاقتصادي والمالي حيزا متقدما في إنتاج الوكالة بـ17,27 في المائة من حجم المنتج السنوي، متبوعا بأنشطة المجتمع المدني والجمعيات (11,58 في المائة) والأنشطة الحكومية (10,44 في المائة). وبلغ حجم منتج الأنشطة الجهوية 10,76 في المائة، متبوعا بالأنشطة الثقافية (7,46 في المائة). ويتجسد التنوع واحترام التعددية في عمل الوكالة بكيفية ملموسة في تغطية أنشطة الأحزاب السياسية وسائر المنظمات النقابية بشتى انتماءاتها. وغطت وكالة المغرب العربي للأنباء، سنة 2014، ما مجموعه 1310 نشاطا للأحزاب السياسية (3,30 في المائة) و259 نشاطا خاصا بالهيئات النقابية.

## 52. التنوع اللغوي والثقافي والمجالي

حرص الإعلام السمعي البصري الوطني على التنوع اللغوي والثقافي والمجالي وتجسيد ثراء مكونات الهوية واللغات المغربية، مع بث نشرة إخبارية أمازيغية يوميا، وتخصيص 20 ساعة للأعمال التخيلية بالأمازيغية، و15 ساعة للتراث الفني الأمازيغي، مع تعزيز البرمجة الأمازيغية بمشاريع جديدة ضمن طلبات العروض المعلن عنها. كما تم تعزيز البرمجة بقناة تمازيغت ب 7 برامج جديدة (تريفيت، وتشلحيت وتمازيغت والعربية).

<sup>12</sup> أنظر ضمن الملاحق جدول بخصوص التعددية في الإعلام السمعي البصري.

<sup>13</sup> أنظر ضمن الملاحق رسم بياني حول الإحصائيات السنوية لمنتج وكالة المغرب العربي للأنباء برسم سنة 2014.

### 53. تعزيز العناية باللغة الأمازيغية والحسانية في الإعلام

بموجب المرسوم الجديد المنظم للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة رقم 2.13.718 الصادر في 23 من ذي القعدة 1434 (30 شتنبر 2013) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.03.729 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بإحداث الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة والذي يضمن استقلالية لجنة التحكيم، تم إحداث جائزة خاصة بالإنتاج الصحافي الأمازيغي وجائزة خاصة بالإنتاج الصحافي الحساني ضمن الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة وكذا الزيادة في القيمة المالية للجائزة التقديرية التي تُمنح للشخصيات البارزة في عالم الصحافة والإعلام. ويخصص غلاف مالي سنوي بقيمة 850.000 درهم لتنظيم هذه الجائزة. وتقدر قيمة الجائزة المالية بالنسبة لكل صنف بـ 60.000 درهم. أما الجائزة التقديرية، فتبلغ قيمتها 80.000 درهم.

### 54. إحداث المرصد الوطني للغات والإعلام

تم إحداث المرصد الوطني للغات والإعلام بشراكة بين وزارة الاتصال ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بحكم اتفاقية شراكة تم توقيعها في 14 أكتوبر 2014، وذلك بهدف تعزيز آليات الرصد وتتبع المنتج اللغوي في وسائل الإعلام.

### 55. تقديم ومناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية البرلمانية لقنوات الإعلام العمومي

عرفت سنة 2014 تقديم ومناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية لقنوات الإعلام العمومي التي سبق أن شكلت على مستوى لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، تضمن توصيات من أجل تطوير الإعلام العمومي وتكريس الحكامة والشفافية والرقى بالجودة في البرامج والإنتاج في ظل تحديات التنافسية. وقد قدمت وزارة الاتصال تقريرا جوابيا عن تقرير المهمة الاستطلاعية.

### 56. تنظيم لقاء دراسي حول "النهوض بالإنتاج السمعي البصري الوطني"

شهدت سنة 2014 تنظيم لقاء دراسي حول "النهوض بالإنتاج السمعي البصري الوطني"، في فاتح فبراير 2014، بمشاركة ممثلين عن 14 هيئة مهنية، وقد خلص هذا اللقاء إلى تشخيص للإشكالات التي حالت دون التنزيل السليم لدفتر التحملات التقني الخاص بالإنتاج الخارجي والإنتاج المشترك، مع تقديم توصيات عملية في هذا الإطار.

# محور الاستقلالية

يهدف هذا المحور إلى ضمان استقلالية وسائل الإعلام والصحفيين عن الدولة وعن المصالح حتى يتسنى لهم لعب دورهم الرقابي. كما يشمل هذا المحور توفر شروط المهنية والنزاهة التحريرية وتوفر شروط ملائمة للعمل والحق في العمل النقابي وإرساء التنظيم الذاتي، بالإضافة إلى استقلالية الإعلام العمومي.

## غياب التدخل السياسي في وسائل الإعلام

### 57. التزام باحترام استقلالية وسائل الإعلام

لم تسجل خلال سنة 2014 أية حالة سلبية لتدخل السلطة التنفيذية في وسائل الإعلام. وبخصوص الإعلام العمومي، فقد نصت دفاتر التحملات متعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي على الاستقلالية التحريرية. كما أكد مشروع مدونة الصحافة على التزام الدولة باستقلالية الصحف، والتنصيص على أن الدعم العمومي لها مشروط باحترام هذه الاستقلالية. وقد سجلت سنة 2014 لجوء الحكومة إلى القضاء لإلغاء قرار بث طلبات الإحاطة دون تمكين الحكومة من حق الرد وهو ما استجاب له القضاء. كما تم اللجوء إلى لجنة الأخلاقيات بالقناة الثانية حول غياب الإنصاف في تقرير إخباري حول السياسة الحكومية في قطاع الكهرباء.

### 58. مسطرة إصدار الجرائد أو المطبوعات الدورية قائمة على التصريح من دون أي تدخل للسلطة التنفيذية وليس الترخيص

تتلخص مسطرة إصدار جريدة وطنية بالمغرب في تقديم تصريح يتضمن معلومات عن الجريدة أو المطبوع الدوري إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالمكان الذي يوجد فيه المقر الرئيسي للجريدة، بمقتضى الفصل الخامس من قانون الصحافة والنشر الحالي. ويتم تسليم وصل مؤقت فورا ثم وصل نهائي داخل أجل أقصاه 30 يوما وإلا جاز بعده إصدار الجريدة، بمقتضى الفصل السادس من نفس القانون.

### 59. عدم تسجيل أية حالة للطعن في قرارات منح بطاقة الصحافة

لم تسجل خلال 2014 أي حالة للطعن في قرارات منح بطاقة الصحافة، مع الإشارة إلى أنه تم إقرار الحق لأول مرة لأصحاب طلبات الحصول على بطاقة الصحافة التي جرى رفضها، أن يتقدموا بالطعن في قرارات الرفض، وذلك في الفترة ما بين فاتح يناير 2014 و 31 منه، حيث تم العمل على إحالة كل الطعون على أنظار لجنة بطاقة الصحافة. كما أنه تطبيقا لمقتضيات المادة السادسة من القانون 94-21 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، التي تنص على وجوب أن يكون كل رفض لتسليم بطاقة الصحافة معللا ويبلغ كتابة، فإن لجنة منح بطاقة الصحافة تعمل على إعداد قرارات معللة في شأن الطلبات التي تم رفضها. مع الإشارة إلى أن منح بطاقة الصحفي ستصبح من اختصاصات المجلس الوطني للصحافة.

## 60. نشر قائمة الصحفيين الحاصلين على البطاقة المهنية برسم سنة 2014

نشرت وزارة الاتصال في غشت 2014 لوائح الصحفيين المغاربة والأجانب العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية المغربية، العمومية والخاصة، الحاصلين على البطاقة المهنية للصحافة برسم سنة 2014 (إلى غاية 3 ماي)<sup>14</sup>، وذلك تفعيلا لقرار السيد وزير الاتصال المعلن عنه خلال الندوة المنظمة من طرف الوزارة ومكتب اليونسكو بالمغرب، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. ويأتي هذا الإجراء في إطار نهج التواصل وتكريس الشفافية الذي جعلته الوزارة ضمن أولوياتها، باعتبار الولوج إلى المعلومة حق دستوري.

## آليات الضبط والضبط الذاتي

### 61. أنظمة تقنين مستقلة وشفافة للإعلام السمعي البصري

شكل إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بموجب الظهير الشريف المؤرخ في 31 غشت 2002، تطورا في اتجاه تحرير الفضاء السمعي البصري المغربي، الذي تلاها صدور مرسوم القانون القاضي بوضع حد لاحتكار الدولة في مجال البث الإذاعي والتلفزي في العاشر من شتنبر 2002، وأخيرا دخول القانون رقم 77-03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري حيز التنفيذ. وتعتبر الهيئة بموجب دستور 2011 سلطة للتقنين والضبط مستقلة عن السلطة التنفيذية.

### 62. تعزيز نظام لقياس الاستماع في إطار الاستقلالية الكلية

تم تعزيز نظام قياس الاستماع بالنسبة للإذاعات، وهو مجهود استثنائي قام به متعهدو الإذاعات الخاصة وقد عملت وزارة الاتصال على تشجيع هذه المبادرة، وهو ما مكن من الرفع من التنافسية في الحقل الإذاعي وبالتالي الرفع من جودة الخدمات، حيث تغيرت خريطة البرامج وظهر تحسن على مستوى اللغة وطبيعة الضيوف وكذا عبر تدخل منطق المنافسة. ويشمل نظام قياس الاستماع 13 إذاعة خاصة و6 قنوات عمومية وهو يمنح رؤية استثمارية أوضح بالنسبة للمعلنين ويسمح للإذاعات بالعمل على تحسين تنافسياتها وجودة برامجها.

### 63. تكريس شفافية انتشار الصحف عبر مكتب التحقق من روجان الصحف

تم تشجيع الناشرين والمعلنين على إعادة هيكلة مكتب التحقق من روجان الصحف (OJD) وتعزيز استقلاليته وضمن انتظام إصدار معطياته حول انتشار الصحافة المكتوبة.

### 64. إرساء نظام تنافسي وعلني لطلبات عروض الإنتاج الخارجي أو الإنتاج المشترك لبرامج السمعي البصري

تمت مواصلة العمل بنظام طلبات العروض، فقد أعلنت الشركة عن طلب العروض المتعلق بمشاريع البرامج الخاصة بالشبكة البرمجية لشهر رمضان 2014 بكل من القناة الأولى وقناة تمازيغت وكذلك قناة العيون الجهوية، حيث بلغ عدد هذه المشاريع 164 برنامجا استوفى من بينها 43 مشروعا شروط المرحلة الإدارية وتمكن 25 مشروعا فقط من اجتياز المرحلة التقنية والفنية بعد الدراسة المالية والمداولات النهائية للجنة حيث تم انتقاء 30 مشروع برنامج. نفس الشيء بالنسبة للقناة الثانية التي أسفر طلب العروض المتعلق بمشاريع البرامج الخاصة بشبكتها البرمجية لشهر رمضان 2014 بعد تطبيق مسطرة الانتقاء التي ينص عليها دفتر تحملاتها عن انتقاء 35 مشروعا من أصل 90 تقدمت بها 42 شركة إنتاج.

<sup>14</sup> لائحة الصحفيين الحاصلين على بطاقة الصحافة برسم سنة 2014 متاحة على موقع الوزارة <http://www.mincom.gov.ma>

وقد ساهم العمل بنظام طلبات العروض في خلق تنافسية بين شركات الإنتاج مما انعكس إيجاباً على مستوى الإبداع و جودة البرامج. كما أن من نتائج إقرار العمل بنظام طلبات العروض لمدة تزيد عن سنتين، ارتفاع عدد شركات الإنتاج السمعي البصري التي تقدمت بمشاريع برامج إذاعية و تلفزيونية عبر بوابة e-dépôt مما أدى إلى تعزيز جهود النهوض بالإنتاج السمعي البصري الوطني. ومن جهة أخرى، فإن تفعيل نظام الحكامة، مكن من تحقيق مبدأ العلنية وذلك بقرارات معللة قابلة للطعن ومسطرة بأجال محددة وترشيد الإنفاق العمومي. كما تمت مواصلة العمل بالموقعين الإلكترونيين المتخصصين لإيداع مشاريع إنتاج البرامج التلفزيونية والإذاعية على مستوى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية وذلك طبقاً لمقتضيات دفتري تحملات الشركتين.

## 65. تنصيب مشروع مدونة الصحافة والنشر على إحداث مجلس وطني للصحافة مستقل

يتضمن مشروع مدونة الصحافة والنشر مشروع قانون خاص بإحداث مجلس وطني للصحافة مستقل عن السلطة التنفيذية ومنتخب بطريقة ديمقراطية. وسيضطلع هذا المجلس بدور التنظيم الذاتي للمهنة حيث ستعهد له أساساً مهام منح بطاقة الصحافة والقيام بمهام الوساطة والتحكيم في النزاعات المرتبطة بالصحافة والنهوض بأخلاقيات المهنة وتعزيز حرية الصحافة.

## المهنية وأخلاقيات المهنة

### 66. التزام الخدمة السمعية البصرية العمومية مع الجمهور ومنظمات المجتمع المدني

نصت دفاتر التحملات الصادرة في 22 أكتوبر 2012 على أن الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري ملزمة بتقديم برمجة ذات مرجعية عامة ومتنوعة تهدف إلى الاستجابة لحاجيات الإخبار والثقافة والترفيه لأوسع فئات الجمهور، والالتزام بالدقة والإنصاف والموضوعية والصدق والنزاهة وعدم التحيز والاستقلالية التحريرية. إلى جانب الحرص على حماية الجمهور الناشئ، وعدم المس بحرمة الحياة الخاصة وبالكرامة الإنسانية وبالأخلاق العامة.

وتبث الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري، برامج حول مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة والتنمية البشرية والديمقراطية التشاركية وهيئات المجتمع المدني وحقوق الإنسان. وبرامج تخص الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة. ويخضع تنفيذ هذه الالتزامات لمراقبة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

### 67. تعزيز مبادئ الخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري

نصت دفاتر التحملات على أن الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري، باعتبارها مرفقا عاما، تضطلع بتقديم خدمة عمومية في المجال السمعي البصري قائمة على معايير الجودة والمهنية والتنوع والتنافسية والمنفعة العمومية والحرية والمسؤولية والمحاسبة ويتم تنظيمها على أساس المساواة في الولوج إليها بين المواطنين والمواطنات والإنصاف في تغطية التراب الوطني والاستمرارية في أداء الخدمات، وتخضع الشركة في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية والحكامة الجيدة التي ينص عليها الدستور. كما يمارس العاملون فيها وظائفهم على أساس مبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة وتكافؤ الفرص والاستحقاق وتسهر على تلقي ملاحظات الجمهور وتأمين تتبع ملاحظاته واقتراحاته وتظلماته.

تعتبر حرية التعبير والحق في الخبر مقومين أساسيين للخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري. لهذا الغرض، تعتمد الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري، على مبدأ الاستقلالية التحريرية وتعددية التعبير لمختلف تيارات الفكر والرأي مع ضمان حقوق المعارضة، في إطار الضوابط القانونية الجاري بها العمل.

## **68. تفعيل دور لجنتي الأخلاقيات بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية**

تم تفعيل دور و وظيفة لجنتي الأخلاقيات في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية وذلك في إطار إقرار احترام نزاهة البرامج وأخلاقيات المهنة في الأداء الإعلامي، وتتكون اللجان من شخصيات مدنية من خارج الشركات. وتلقت اللجنتين خلال سنة 2014 عددا من الشكايات والمراسلات بخصوص عدد من البرامج والمواد السمعية البصرية التي تبثها القنوات.

## **69. تنصيب المجلس المشترك للتدبير بوكالة المغرب العربي للأنباء**

تم خلال سنة 2014 تنصيب المجلس المشترك للتدبير بوكالة المغرب العربي للأنباء، الذي تم إحداثه بغرض تكريس معايير المهنية وتثمين مبادئ الحكامة داخل المؤسسة. ويعتبر إحداث المجلس خطوة نوعية في المسار الإصلاحي لوكالة المغرب العربي للأنباء، وتكريسا لآليات الحكامة بهذه المؤسسة الإعلامية العتيقة من شأنه أن يبوئها مكانة لاثقة بين كبريات المؤسسات الإعلامية الرائدة. كما أن المجلس يمثل لبنة مهمة لاعتماد الشفافية والإنصاف والتدبير الحديث وتأطير المستقبل المهني لمجموع العاملين بالوكالة.

## **70. مصادقة المجلس الإداري لوكالة المغرب العربي للأنباء على إحداث مؤسسة الوسيط**

تأتي المصادقة على إحداث مؤسسة الوسيط خلال سنة 2014، تتويجا لمسار تفاعلي يرمي لتأهيل الوكالة وتزويدها بأليات مهنية للحكامة : ميثاق السلوك و الأخلاقيات، مجلس التحرير، و هيئة التحرير. ويعبر هذا المسار عن إرادة راسخة لجعل الوكالة في قلب المشهد الإعلامي الوطني، ورافدا أساسيا للتعددية والتنوع في المشهد السياسي والاجتماعي. كما يعكس إحداث هذه المؤسسة طموحا رياديا للوكالة على الصعيدين الإقليمي والقاري، يؤهلها لأن تكون مرجعية على المستوى المهني وعلى مستوى أخلاقيات المهنة.

## **71. إقرار ميثاق استخدام الموارد المعلوماتية داخل وكالة المغرب العربي للأنباء**

يحدد هذا الميثاق الشروط العامة لاستعمال نظام المعلومات والاتصالات، وبالأخص الولوج للأنترنت، والشبكات والخدمات متعددة الوسائط داخل وكالة المغرب العربي للأنباء، وذلك بهدف إطلاع المستعملين والمسيرين لأنظمة المعلومات والتطبيقات والشبكات بشأن القضايا المتعلقة بالمخاطر التي يتعرضون لها في حال عدم احترام قواعد الميثاق الذي هو جزء لا يتجزأ من النظام الداخلي لوكالة المغرب العربي للأنباء.

## **72. تعزيز دور الهيئات المهنية في النهوض بأخلاقيات المهنة**

تتوفر كل من الفيدرالية المغربية لناشري الصحف والنقابة الوطنية للصحافة المغربية على مواثيق لأخلاقيات المهنة. وتنص هذه المواثيق على الضوابط الأساسية لممارسة الوظيفة الإعلامية وفق شروط تضمن الاستقلالية المهنية والدقة الموضوعية سواء بالنسبة للناشرين أو الصحفيين.



## ترافع المنظمات غير الحكومية لفائدة حرية الصحافة

### 73. احترام الحق في تأسيس الجمعيات واحترام حق الإضراب بالنسبة للصحفيين

لم تسجل في سنة 2014 أي حالة انتهاك لهذا الحق المنصوص عليه في الدستور، بل تعمل السلطات على توفير الدعم للصحفيين في مجال تأسيس جمعيات مهنية، بحيث تأسست على المستوى الوطني والجهوي مجموعة من الجمعيات المهنية العاملة في مجال الإعلام والتواصل وكذا الصحافة الإلكترونية خلال سنة 2014.

### 74. تكريس الآلية التشاركية والشفافة لاعتماد الصحفيين

يتم منح بطاقة الصحافة بالنسبة للصحفيين الوطنيين عبر لجنة مشتركة تضم في عضويتها أربعة ممثلين عن الصحفيين وأربعة من ممثلي الناشرين. وتجدر الإشارة إلى أن توفر الشروط النظامية المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من القانون الأساسي للصحفيين المهنيين، يعطي الحق تلقائيا في الحصول على بطاقة الصحافة، وغيابها جزئيا أو كليا ينزع هذا الحق. ولا يوجد أي معيار سياسي لحرمان أي صحفي من الحصول على بطاقة الصحافة، بسبب آرائه وتوجهاته السياسية أو الفكرية. وعلى الرغم من أن قانون النظام الأساسي للصحفيين المهنيين، في مادته التاسعة، يعطي الإمكانية للسلطة الحكومية المكلفة بالإعلام، أن تسحب بطاقة الصحافة، في حالة صدور حكم بالإدانة من أجل خرق قانون الصحافة أو عدم التقيد بقواعد وآداب المهنة، إلا أن نفس المادة تشترط، مثل الصحفي المهني بالأمر أمام اللجنة قصد الإدلاء بملاحظاته مع ضمان حقه في الاستعانة بمستشار قانوني.

### 75. ترافع الهيآت المهنية بخصوص مشروع مدونة الصحافة والنشر

وفي إطار تفعيل المقاربة التشاركية فيما يتعلق بإعداد مشروع مدونة الصحافة والنشر، قدمت عدد من الهيآت المهنية ملاحظاتها واقتراحاتها. ويتعلق الأمر بالفيدرالية المغربية لناشري الصحف (ثلاث مذكرات)، والنقابة الوطنية للصحافة المغربية (أربع مذكرات)، والفيدرالية المغربية للإعلام (مذكرة واحدة)، وجمعية عدالة (مذكرتين)، والجامعة الوطنية للصحافة والإعلام والاتصال (مذكرة واحدة)، بالإضافة إلى مذكرات المؤسسات الوطنية (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الوطني لحقوق الإنسان)، والمنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة مراسلون بلا حدود).

## النهوض بالأوضاع الاجتماعية لفائدة الصحفيين

### 76. تدشين المركب سوسيو- ثقافي "بيت الصحافة" بطنجة

تم يوم 7 أبريل 2014 بطنجة، تدشين "بيت الصحافة"، وهو مركب سوسيو- ثقافي أحدث بشراكة مع ولاية طنجة والجماعة الحضرية لطنجة والمجلس الجهوي لجهة طنجة تطوان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والنقابة الوطنية للصحافة المغربية- فرع طنجة. وفي سبيل دعم هذا المركز، تم يوم 18 أكتوبر 2014، توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال وبيت الصحافة لتفعيل برنامج الثقافي الإشعاعي للفترة 2014-2016.

## 77. دراسة إحداث مركبات سوسيو-ثقافية لفائدة الصحفيين بوجدة والعيون

تم خلال سنة 2014 إعداد دراسة لإحداث خيمة الصحافة بالعيون، كمركز لاستقبال وتكوين الصحفيين مزود بأحدث التقنيات والأجهزة التي يحتاجها التدريب الإعلامي. كما تمت دراسة إحداث مركز الاستقبال والندوات بوجدة كمراكز سوسيو-ثقافية على شاكلة بيت الصحافة بطنجة.

## 78. إضافة 100 بطاقة تنقل مجانية عبر القطار لفائدة الصحفيين

تم سنة 2014 توقيع اتفاقية جديدة بين وزارة الاتصال والمكتب الوطني للسكك الحديدية لتوفير المجانية التامة لـ 600 بطاقة للتنقل المجاني عبر القطار، كما تم تكوين لجنة لتتبع تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الوزارة وجمعية الأعمال الاجتماعية لصحافيي الصحافة المكتوبة لدعم الأنشطة والخدمات الاجتماعية لفائدتهم.

## الرفع من جودة الإعلام

### 79. عرض تكويني متنوع في مجال الإعلام والاتصال

يعتبر المعهد العالي للإعلام والاتصال الذي أحدث سنة 1969، أعرق مؤسسة عليا عمومية متخصصة في التكوين الأكاديمي لمهن الإعلام والاتصال وينظم التكوين في هذا المعهد في أسلاك ومسالك ووحدات، و خلال الموسم الجامعي 2013-2014، تخرج من المعهد فوجان يضمان 85 طالبا، 42 خريجا منهم بصفتهم آخر فوج في النظام القديم و 43 خريجا منهم حصلوا على دبلوم المعهد بعد تفعيل نظام الإجازة والماستر والدكتوراه. ويبلغ مجموع الطلبة الصحفيين المسجلين خلال الموسم الجامعي 2014 - 2015 بالمعهد العالي للإعلام والاتصال 209 طالب في جميع المراحل الدراسية (أربع سنوات) منهم، 98 طالب بالقسم العربي و 111 بالقسم الفرنسي مقابل 195 طالب خلال الموسم الجامعي المنصرم. ويعرف المعهد العالي للإعلام والاتصال إقبالا كبيرا من قبل الطالبات الصحافيات، حيث بلغت نسبة الإناث من بين المتخرجين خلال الموسم الجامعي 2013 - 2014، 67٪.

وقد تم بهذا المعهد فتح أول شعبة ماستر متخصص في "اقتصاد وتدبير وسائل الإعلام" برسم السنة الجامعية 2013 - 2014، في إطار النظام الجديد للمؤسسة (إجازة وماستر ودكتوراه) يستقبل حاليا 34 طالبا. كما تم فتح ماستر متخصص جديد برسم الموسم الجامعي 2014 - 2015 حول "التواصل السياسي" استقبل 25 طالبا.

ويضم العرض التكويني بالمغرب كذلك، معاهد عليا وكليات القطاع العام، ومعاهد ومدارس عمومية للتكوين المهني، ومدارس ومعاهد عليا بالقطاع الخاص، ومعاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني، أي ما مجموعه 35 مؤسسة. هكذا توجد 4 معاهد ومدارس عليا عمومية، و12 كلية توفر تكوينات في مجال الإعلام والاتصال، ومعهدين عموميين للتكوين المهني، و10 مدارس ومعاهد عليا خاصة و7 معاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني. وتعمل هذه المؤسسات على توفير تكوين متخصص في مجالات الصحافة والاتصال والسمعي البصري والسينما والإشهار وبعض المهن ذات الصلة. كما تمنح مجموعة من الشهادات مرتبطة أساسا بنظام ومدد التكوين. توجد هذه المؤسسات الـ 35 في 13 مدينة مغربية، وتتوزع بين معاهد عليا ومدارس عمومية وخاصة ومعاهد للتكوين المهني الخاص والعام.

## 80. النهوض بالتكوين في المجال السمعي البصري

في إطار تعزيز التكوين في مهن السمعي البصري والسينما، تم إحداث المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما كمؤسسة عمومية للتعليم العالي، مع الاستمرار في أعمال التهيئة المؤسساتية، والبيداغوجية واللوجستية. كما جرى إرساء لجنة استشارية بتنسيق مع المهنيين لإعداد مناهج التعليم والبرامج. كما افتتح المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما أبوابه مع الدخول الجامعي لسنة 2013 - 2014. حيث تناط بهذا المعهد مهمة التكوين والبحث وتقديم الخدمات في مجال المهن السمعية البصرية والسينما والياديين المرتبطة بها ولاسيما منها مهن الصورة ومهن الصوت والمونتاج وما بعد الإنتاج وكذا المهن المصاحبة للإنتاج والمهن المصاحبة للإخراج ومهن الكتابة. وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين بالمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما 102 طالب برسم الموسم الجامعي 2014 - 2015، من بينهم 44 طالبا بالسنة الأولى (30 إناث و 14 ذكور) و 58 طالبا بالسنة الثانية (37 إناث و 21 ذكور).

## 81. إعداد دليل خاص بعروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال

تم إعداد دليل يرصد عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال التي تقترحها مؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص وكذا معاهد التكوين المهني العمومية والخاصة على الصعيد الوطني، سيصدر خلال سنة 2015. ويقدم هذا الدليل للطلبة والباحثين والمهنيين والفاعلين في الميدان مجموعة من المعطيات حول عروض التكوين المتعددة والتكوينات التي تقترحها إضافة إلى برامج التكوين التي توفرها والشهادات التي تمنحها هذه المؤسسات.

من المقرر تنظيم ملتقى وطني للتكوين في مهن الإعلام والمعلومة والتواصل خلال شهر مارس 2015 بتعاون مع القطاعات المكونة ومع المنظمات المهنية والغرف المهنية العاملة في مجال الصحافة والسمعي البصري والسينما والتلفزيون ومع ممثلي الناشرين والصحفيين والنقابات والجمعيات المهنية، بهدف بلورة استراتيجية وطنية مندمجة لتأهيل وتطوير قطاع التكوين في مجال الإعلام والتواصل والمعلومة، والتأسيس لتعاون مشترك بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

## 82. تعزيز التكوين المستمر للصحفيين

تم خلال شهر شتنبر 2013 إعداد دفتر تحملات يتعلق بتكوين الصحفيين المهنيين العاملين بالصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، تنفيذاً للاتفاقية الإطار للشراكة حول التكوين الموقعة في أكتوبر 2012 بين وزارة الاتصال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والفدرالية المغربية لناشري الصحف هدفها التنظيم المشترك لدورات تكوينية لفائدة الصحفيين المهنيين وإعداد أبحاث ودراسات بشكل مشترك تهم قطاع الإعلام والاتصال.

## 83. تعزيز قدرات الصحفيين المهنيين

في إطار برنامج دعم قدرات الصحفيين من خلال الاطلاع على كيفية اشتغال المؤسسات الأوربية، تم تنظيم زيارة لفائدة مجموعة من الصحفيين المغاربة لمقر الاتحاد الأوروبي ببروكسيل خلال الفترة الممتدة من 31 مارس إلى 04 أبريل 2014. وتتكون هذه المجموعة من 17 صحفياً يمثلون عدة منابر إعلامية، من بينها 6 صحفيين مهنيين يمثلون الصحافة الإلكترونية. وتم أيضاً تنظيم زيارة صحفية إلى مدريد لفائدة 9 صحفيين مغاربة، أغلبهم مدراء نشر يمثلون عدة منابر إعلامية من صحافة مكتوبة وإلكترونية ووكالة المغرب العربي

للأنباء، وذلك ما بين 30 نونبر و 4 دجنبر 2014. تميزت هذه الزيارة بإجراء عدة لقاءات مع وزراء وسفراء وبرلمانيين إسبان وربط الاتصال بين الوفد الصحفي المغربي ومسؤولين حكوميين إسبان في مجال الاتصال والشؤون الخارجية. وقد قامت البعثة الصحفية المغربية، كذلك، بزيارة استطلاعية إلى مقر الإذاعة والتلفزة العمومية الإسبانية RTVE واللقاء بمسؤولين وصحافيين بهذه المؤسسة، ومؤسسة البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية Abertis/Hispasat، إضافة إلى مؤسسات اقتصادية وصناعية إسبانية أخرى.

#### **84. تفعيل مرسوم جديد للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة**

بلغ العدد الإجمالي للترشيحات لهذه الجائزة بكافة أصنافها برسم الدورة الثانية عشرة برسم سنة 2014، 140 ترشيح، في صنف الإذاعة 9 وفي التلفزة 19، وفي الصحافة المكتوبة 57 والصحافة الإلكترونية 13 ووكالة المغرب العربي للأنباء 15، والصورة 8 والإنتاج الصحفي الحساني 10 والإنتاج الصحفي الأمازيغي 9. وتهدف الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة إلى تكريم الصحفيات والصحافيين المغاربة الذين أسهموا بمجهوداتهم الفردية والجماعية في تطوير كافة أصناف الممارسة الصحفية. مع الإشارة إلى أنه تمت إضافة ثلاثة أصناف جديدة ضمن مجال التنافس على هذه الجائزة، وهي جائزة الصحافة الإلكترونية وجائزة الإنتاج الصحفي الحساني وجائزة الإنتاج الصحفي الأمازيغي.

#### **85. حرية تامة في الولوج للتكوين إلى مهنة الصحافة**

لا يوجد في المغرب أي منع مهما كان نوعه لولوج التكوين في مهنة الصحافة.

#### **86. تنويع صحفيين وفق الأصناف الجديدة للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة**

أعلنت لجنة تحكيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة، خلال حفل نظم يوم الاثنين 17 نونبر 2014 بالرباط، عن أسماء الفائزات والفائزين برسم الدورة الثانية عشر لهذه الجائزة، وذلك بحضور عدد من الوزراء وشخصيات من عالم الإعلام والفكر والسياسة. وقد تميزت هذه الدورة بمنح الجوائز الخاصة بالأصناف الثلاثة الجديدة التي تم إحداثها السنة الماضية والتي تهم الإنتاج الصحفي الأمازيغي، والإنتاج الصحفي الحساني، والصحافة الإلكترونية.

#### **87. تعزيز قدرات الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام وتثمين الشراكة معها**

تفعيلاً لمبدأ الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام التي نص عليها الفصل 12 من الدستور، أولت وزارة الاتصال أهمية كبيرة لجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الفاعلة في مجالات قطاع الإعلام والاتصال، وانسجاماً مع ذلك تفاعلت الوزارة -في إطار شراكات- مع حوالي 17 هيئة مدنية من خلال دعم الأنشطة المهمة بتطوير القطاع. حيث تم خلال سنة 2014 التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة مع عدد من هذه الهيئات. منها اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، واتفاقية شراكة مع مؤسسة بيت الصحافة بطنجة، واتفاقية شراكة مع جمعية رؤى من أجل تيسير الولوج إلى المعارف لضعاف البصر، وتمديد اتفاقية إطار مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية، واتفاقية شراكة مع الاتحاد الوطني لنساء المغرب، واتفاقية إطار مع الفيدرالية المغربية لناشري الصحف

# محور الحماية

ينص هذا المحور على أنه من واجب الدولة توفير الحماية للصحفيين ضمانا لحرية الصحافة مع الحرص على عدم إفلات مرتكبي الاعتداءات ضد الصحفيين من العقاب.

## ضمان السلامة الجسدية

### 88. تراجع عدد حالات الاعتداء على الصحفيين أثناء مزاوله عملهم

بحسب المعطيات الواردة في تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة 2014<sup>15</sup> سجل استمرار التراجع في الحالات التي تصنف ضمن خانة الاعتداء على الصحفيين أثناء مزاوله عملهم، بحيث بلغ عدد الصحفيين الذين تعرضوا للاعتداء أثناء مزاوله عملهم 14 صحفيا سنة 2014 وهو نفس العدد المسجل سنة 2013 مقابل 20 صحفيا في 2012، علما بأن المغرب يشهد تنظيم حوالي 20.000 وقفة احتجاجية كل سنة.

### 89. وضع آلية لحماية الصحافيين ضد الاعتداءات

تم سنة 2014 تكليف المفتش العام بوزارة الاتصال كمخاطب رئيسي للصحفيين، قصد تلقي الشكايات المرتبطة بالاعتداءات عليهم أثناء أداء عملهم، وكذا قصد تتبع مآلها، وقد تم في نفس السنة تلقي ومعالجة أول شكاية في الموضوع. ويأتي هذا الإجراء، بعد الإعلان عن الآلية المشتركة التي تم إرسائها سابقا بين وزارة الاتصال ووزارة العدل والحريات لتتبع أي اعتداء قد يقع الصحفيون ضحيته، وذلك بهدف النهوض بحرية الصحافة وتعزيز الحماية لفائدة الصحفيين أثناء ممارسة عملهم.

كما تم سنة 2014 إطلاق نظام آلي لتدبير تلقي الشكايات (e-réclamation) المفتوح للعموم والذي يتيح كذلك للصحفيين إمكانية تقديم الشكايات.

### 90. غياب حالات للعنف الخطير أو الانتهاك الجسيم في حق الصحفيين

بخصوص المؤشرات المتعلقة بالعنف الخطير الممارس ضد الصحفيين التي تعتمدها المنظمات الدولية الناشطة في مجال حماية الصحفيين، وخلافا لبلدان أخرى، لم يسجل المغرب خلال سنة 2014، أي حالة تعذيب أو اختطاف أو الهرب بسبب تهديدات، أو لجوء الصحفيين لإجراءات خاصة لضمان سلامتهم، أو التوقف عن الأنشطة المهنية بسبب ضغوطات سياسية أو منع الصحفيين من ممارسة مهنتهم لأسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو الدين، كما لم يتعرض أي صحفي للقتل أو السجن دون محاكمة.

<sup>15</sup> تقارير النقابة الوطنية للصحافة المغربية برسم سنوات 2012 و2013 و2014 متاحة على موقع النقابة : <http://www.snpm.org>

91. عدم صدور أي حكم بعقوبة سالبة للحرية في حق الصحفيين لم يصدر خلال سنة 2014 أي حكم بعقوبة سالبة للحرية في حق الصحفيين.

## غياب لجوء الصحفيين إلى المنفى لتجنب القمع

92. غياب لجوء الصحفيين إلى المنفى لتجنب القمع

لم يتم خلال سنة 2014 تسجيل أية حالة للجوء أي صحفي للمنفى لتجنب المتابعة أو القمع بسبب عمله الصحفي المهني.

## غياب تدمير ومصادرة التجهيزات ووسائل الإعلام

93. عدم وجود أي حالة منع أو مصادرة لصحيفة وطنية

خلال سنة 2014 لم يتم تسجيل أي حالة منع أو مصادرة أي وسيلة إعلامية وطنية، كما لم يسجل خلال نفس السنة أي تدخل قد يفضي إلى الحد من استقلالية أو التأثير في الخط التحريري لأي من الصحف أو الإذاعات أو القنوات التلفزيونية. كما أنه خلال سنة 2014، لم يتعرض أي موقع إلكتروني للإغلاق بحكم قرار إداري أو لمنع الولوج بسبب إجراءات لحظر الولوج أو الإغلاق من قبل السلطات. مع التذكير إلى أنه يتواجد في المغرب حوالي 500 موقع إلكتروني إخباري وفي كل جهات المغرب.

94. عدم تسجيل أي عقوبة تخص قطع البث في حق الإذاعات الخاصة

يضم المشهد الإعلامي المغربي اليوم 18 محطة إذاعية خاصة، فضلا عن 16 محطة إذاعية عمومية. ويتميز الخط التحريري لهذه الإذاعات الخاصة باستقلاليته. وفي 2014، لم تقرر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري أي عقوبة تفضي إلى قطع بث محطة إذاعية.

95. عدم تسجيل أي حالة إغلاق موقع صحفي إلكتروني أو منع الولوج إليه

خلال سنة 2014، لم يتعرض أي موقع إلكتروني لمنع الولوج بسبب إجراءات لحظر الولوج أو الإغلاق من قبل السلطات. مع الإشارة إلى أن حالة الموقع الإلكتروني الإخباري "لكم" جاءت على خلفية طلب تقدم به صاحب الموقع.

96. غياب أي حالة لسحب الاعتماد للصحافة الأجنبية

لم يتم تسجيل أي حالة سحب اعتماد لأي صحفي معتمد خلال سنة 2014.

## الحماية القضائية للصحافيين

97. عدم تسجيل أية متابعة خلال سنة 2014 حركت تلقائيا من طرف النيابة العامة

لم تسجل خلال سنة 2014 أية متابعة حركت تلقائيا من طرف النيابة العامة وذلك في إطار تنفيذ السياسة الجنائية المتعمدة من طرف وزارة العدل والحريات في قضايا الصحافة والنشر<sup>16</sup>.

<sup>16</sup> معطيات وزارة العدل والحريات بخصوص قضايا الصحافة والنشر برسم سنة 2014.

**98. أزيد من نصف قضايا الصحافة التي صدر فيها حكم سنة 2014 أفضت إلى الحفظ أو عدم قبول الشكاية أو عدم الاختصاص أو إسقاط الدعوى العمومية**

بلغ عدد قضايا الصحافة التي صدر فيها حكم خلال سنة 2014 ما مجموعه 30 قضية من ضمنها 12 قضية محفوظة وقضية واحدة حكم فيها بعدم قبول الشكاية المباشرة وقضيتين اثنتين حكم فيهما بعدم الاختصاص وقضية تم فيها إسقاط الدعوى العمومية. ولم يصدر خلال سنة 2014 أي حكم بعقوبة سالبة للحرية في حق الصحفيين.

**99. تكريس النهج المتمثل في التقليل الكبير في قيمة التعويضات**

كانت قيمة التعويضات المقررة بموجب الأحكام الصادرة ضد الصحفيين ذات قيمة ملائمة ومعتدلة خلال سنة 2014 على غرار سنة 2013، ولم يكن لها عمليا أي تأثير على التوازن المالي للمقاولات الصحفية وذلك في 14 قضية صدر فيها حكم بالغرامة.

**100. تكريس التوجه نحو إبطال متابعة الصحفيين لمجرد وجود عيب شكلي**

اتسمت القرارات القضائية خلال سنة 2014 بالتوجه نحو إبطال متابعة الصحفيين بمجرد وجود عيب شكلي.

**101. عدم تسجيل أي حالة موثقة للاستعمال المتكرر للغرامات أو الاستدعاءات أو الإجراءات القانونية المتخذة ضد الصحفيين أو وسائل الإعلام**

**102. إعمال قانون الصحافة أساسا في منازعات الصحافة في سنة 2014**

تمت إثارة أغلب القضايا المتعلقة بالصحافة والتي سُجّلت سنة 2014، بموجب قانون الصحافة.

**103. تشجيع الصلح بين الأطراف في النزاعات الصحفية**

يتسم الاجتهاد القضائي في مجال القضايا المتعلقة بالصحافة بإفساح المجال غالبا أمام المتقاضين لنهج خيار الصلح والوساطة وإصلاح الضرر.





# محور المرأة في الإعلام

## 104. تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري من أجل النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين ومحاربة الصور النمطية السلبية

صادق مجلس الحكومة بتاريخ 22 ماي 2014 على مشروع قانون رقم 13-83 بتتيميم المواد 2 و8 و9 من القانون 77.03 بمقتضيات تمنع الإشهار الذي يتضمن إساءة للمرأة أو ينطوي على رسالة من طبيعتها بث صور نمطية أو سلبية أو تركز دونيتها أو تروج للتمييز بسبب جنسها، وتحث متعهدي الاتصال السمعي البصري على المساهمة في محاربة التمييز بسبب الجنس، بما في ذلك الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، والنهوض بثقافة المساواة بين الجنسين، كما تمنع التحريض المباشر أو غير المباشر ضد المرأة أو الحط من كرامتها.

## 105. اعتماد القناة الثانية لميثاق تحسين صورة المرأة في الإعلام

اعتمدت القناة الثانية ميثاقا لتحسين صورة المرأة في برامجها ودعم مكانتها في المجتمع. وستعمل القناة وفق هذا الميثاق على تعزيز المكتسبات التي حققتها المرأة من خلال وضع خط تحريري ملتزم يأخذ بعين الاعتبار معايير النوع في اختيار البرامج مع تسليط الضوء على التجارب النسائية الناجحة وإشراك الهيئات الخارجية المتدخلة في الإنتاج التلفزيوني لإعطاء المرأة المكانة التي تستحقها والنهوض بدورها.

## 106. إنجاز مشروع تجريبي حول المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام السمعية البصرية

نظمت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري يوم 28 أكتوبر 2014 ندوة لتقديم نتائج المشروع التجريبي للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري حول تطوير منهجية لتتبع البرامج التلفزيونية في إطار محاربة الصور النمطية القائمة على النوع والنهوض بالمساواة بين النساء والرجال في وسائل الإعلام السمعية البصرية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى الدعوة لبلورة إستراتيجية تجعل حرية التعبير وحرية الخط التحريري تسير في اتجاه يتلاءم مع حق النساء في عدم التمييز وخصوصا في وسائل الإعلام.

## 107. الإعداد "للجائزة السنوية للمساواة والكرامة في وسائل الإعلام"

تهدف هذه الجائزة إلى تكريم الصحفيين عن التزاماتهم تجاه تشجيع المساواة ومكافحة الصور النمطية، وتحسيس الفاعلين المعنيين من أجل تمثيلية أحسن للنساء في الإعلام، وتفعيل وضمأن تتبع تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام، وقد تم في هذا الإطار إعداد دفتر تحملات منح جائزة المنصفة والكرامة في وسائل الإعلام.

## 108. تطور نوعي في عدد المسؤولات عن النشر والتحرير في المنابر الإعلامية المكتوبة

عرفت مساهمة المرأة في قطاع الصحافة المكتوبة تطورا نوعيا في العديد من المنابر الإعلامية المكتوبة، حيث تتحمل مجموعة من النساء مسؤولية إدارة نشر ورئاسة تحرير عدد من الجرائد والمجلات، ويصل عدد المسؤولات عن النشر 53 من أصل 488 ناشر مقابل 36 مسؤولة عن النشر برسم سنة 2012.

وبالنسبة للصحافة الأجنبية التي تطبع وتوزع بالمغرب برسم هذه السنة، فإن عدد الجرائد والمجلات التي تديرها نساء يبلغ 21 مطبوعا من أصل 90 عنوانا.

## 109. تطور عدد الصحفيات الحاصلات على بطاقة الصحافة المهنية

بلغ عدد الصحفيات الحاصلات على بطاقة الصحافة في سنة 2014، 630 صحفية مقابل 609 صحفية سنة 2012، وتبلغ نسبة الصحفيات الحاصلات على بطاقة الصحافة من مجموع الصحافيين الحاصلين على البطاقة 29,41٪. مع الإشارة إلى أن مجموع الصحافيين الحاصلين على بطاقة الصحافة خلال هذه السنة يبلغ 2142 صحفي وصحفية.

## 110. تطور حضور الشخصيات العمومية النسائية في وسائل الاتصال السمعي البصري

سجلت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية تطورا خلال الفصل الثاني من 2014، حيث بلغت نسبة الحضور 9,83 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2013 التي سجلت نسبة حضور بلغت 5 في المائة، بحسب بيانات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. كما أنه بحسب بيان مداخلات الشخصيات العمومية في وسائل الاتصال السمعي البصري الخاص بالبرامج الحوارية وباقي المجلات الصادر عن الهيئة برسم الأسدس الأول من سنة 2014 بلغت نسبة مداخلات الشخصيات العمومية النسائية 10,86 في المائة من مجموع المداخلات، مقارنة بنفس لفترة من سنة 2013 التي بلغت فيها هذه النسبة 9,67 في المائة<sup>17</sup>.

## 111. المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام

حيث صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 13 أكتوبر 2014 قرار بإحداث المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام.

للإشارة، فقد شاركت وزارة الاتصال في المؤتمر العربي حول "صورة المرأة في الإعلام العربي" والذي نظم بمراكش في فبراير 2014.

<sup>17</sup> بيانات مداخلات الشخصيات العمومية في وسائل الاتصال السمعي البصري الخاص بالبرامج الحوارية وباقي المجلات وكذا في النشرات الإخبارية متاحة على موقع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري: <http://www.haca.ma>